



# سياسات الشؤون القانونية



جامعة المدينة العالمية بالرياض

## سياسات متابعة قضايا الجمعية

- سجلات قضايا الجمعية
- إسناد قضايا الجمعية لمكتب قانوني
- التقرير الدوري لوضع قضايا الجمعية لمكتب قانوني
- التقرير الدوري لوضع قضايا الجمعية المفتوحة
- متابعة مخالفات الموظفين القانونية

## سياسات المراجعة القانونية للجمعية

- المراجعة القانونية لمناقصات الجمعية
- المراجعة القانونية لعقود الجمعية
- تقديم استشارات قانونية داخلية



جمعية البر الأهلية بالرياض

## السياسة: سجلات قضايا الجمعية

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 01 - 01
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	حفظ كل بيانات القضايا بشكل يدعم حفظ حقوق الجمعية وإمكانية الرجوع لها في أي وقت

### نص السياسة

يجب على الشؤون القانونية بالجمعية الاحتفاظ بسجلات إلكترونية تحتوي على كل القضايا القانونية التي تمثل الجمعية أحد أطرافها وأن تتضمن السجلات كل البيانات عن أطراف القضية وعلى كل المراسلات الرسمية الخاصة بها ونسخة من كل الوثائق التي تم التقدم بها وحال القضية والممثل القانوني للجمعية فيها وأي بيانات معتبرة أخرى خاصة بالقضايا. على أن تحتفظ الجمعية بنسخ أصلية من كل الوثائق القانونية المتعلقة بالقضية.

## السياسة: إسناد قضايا الجمعية لمكتب قانوني

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 01 - 02
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	المتابعة من مختص لكل قضايا الجمعية



جمعية البر الأهلية بالرياض

## نص السياسة

تقوم الجمعية من خلال قسم الشؤون القانونية بتعيين مكتب قانوني متخصص ورسمي لمتابعة قضايا الجمعية المفتوحة على أن يقوم قسم الشؤون القانونية بالمتابعة الدورية له ولحال القضايا والاستجابة لطلباته من الجمعية والتشاور معه على أفضل السبل لحفظ حقوق الجمعية.

## السياسة: التقرير الدوري لوضع قضايا الجمعية المفتوحة

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 01 - 03
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	دعم اتخاذ القرار الصائب فيما يتعلق بقضايا الجمعية

## نص السياسة

يعد قسم الشؤون القانونية تقريرًا دوريًا كل ثلاث أشهر عن جميع القضايا المفتوحة والتي تكون الجمعية طرفًا فيها على أن يشمل التقرير:

- (1) ملخص للقضية وسبب النزاع والطرف الآخر منه
- (2) أصول الجمعية العينية أو النقدية التي تشملها القضية
- (3) حال القضية وتوقعات المستشار القانوني لحالها
- (4) أي توصيات جديدة خاصة بالقضية
- (5) تبعات عدم حل القضية أو القضاء فيها بما يخالف مصلحة الجمعية

# سياسات المراجعات القانونية للجمعية



جامعة البصرة الأهلية بالرياح

## السياسة: المراجعة القانونية لمناقصات الجمعية

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 02 - 01
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	ضمان صحة ودقة كراسات شروط التوريد الصادرة من الجمعية

### نص السياسة

يجب أن يقوم قسم الشؤون القانونية بمراجعة وإعداد تقرير عن كراسات الشروط للمناقصات التي تطرحها الجمعية وتكون قيمتها أكبر من 500 ألف ريال على أن يشمل التقرير:

- (1) نوع التوريد
- (2) مراجعة وتحديث الشروط الخاصة بالتعاقد وحل النزاعات والمتضمن في كراسة المناقصة
- (3) مراجعة التزامات طرفي العقد القانونية
- (4) أي توصيات خاصة بصياغة المناقصة من وجهة النظر القانونية

## السياسة: المراجعة القانونية لعقود الجمعية

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 02 - 02
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	صحة ودقة عقود الجمعية



جمعية البر الأهلية بالرياض

## نص السياسة

يقوم قسم الشؤون القانونية بمراجعة وإعداد تقرير عن كل العقود الخاصة بالجمعية والتي يمكن أن يترتب عليها حقوق قانونية لطرفيها، ويجب على كل الوحدات الإدارية في الجمعية العودة للشؤون القانونية بخصوص أي عقود مقترحة. ويمكن الاستعانة بمكتب قانوني متخصص في حال العقود الكبيرة والممتدة على أن يشمل التقرير:

- 1) نوع العقد (تمليك - استثمار-توريد - استشارات - توظيف وغيرها من أنواع العقود)
- 2) أطراف العقد ومدة سريان العقد
- 3) المراجع الرسمية والسياسات التي توجه صياغة العقد
- 4) التزامات طرفي العقد
- 5) الملاحظات القانونية على العقد
- 6) أي توصيات خاصة بصياغة العقد

## السياسة: تقديم استشارات قانونية داخلية

رمز السياسة	س 04 – مساندة – 06 – 02 - 03
الحالة	معتمدة
مستوى الإنفاذ	ملزمة
المسؤول	قسم الشؤون القانونية
الغرض	تقديم المشورة القانونية لوحدات الجمعية

## نص السياسة

يقوم قسم الشؤون القانونية بدراسة طلبات المشورة القانونية المقدمة كتابيا من وحدات الجمعية، ويرد عليها كتابيا، ويجوز الاستعانة بمستشارين خارجيين عند الحاجة إضافة سياسة لها علاقة بتمثيل المؤسسة في المحافل والملتقيات القانونية اقتراحي ان الأنظمة واللوائح ضروري يكون للشؤون القانونية فيها رأي على الأقل قبل الاعتماد